

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة

جورج جقمان

المدير العام لمؤسسة مواطن، أستاذ الفلسفة

في جامعة بيرزيت

استهل جورج جقمان، حديثه، بالقول: من المرجح أن سيدون في المستقبل أن أحد أهم تركبات الرئيس الراحل ياسر عرفات أنه أنشأ نظاما سياسيا لا بد أن يتغير بعد وفاته، ذلك أن الرئيس الراحل شكل نظاما سياسيا وإداريا كان هو الصمغ اللاصق له، وهذا ينطبق على حركة فتح، وبدرجة أقل على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وكان هذا مدركا منذ مدة، لا سيما في النقاشات الداخلية في حركة فتح، التي بدأت في نهاية عام ٢٠٠٢، بعد إعلان أميركا وإسرائيل مقاطعة عرفات سياسيا، خاصة بعد تهديد إسرائيل المتكرر باغتياله، أو بنفيه خارج فلسطين، حيث تم نقاش «ما بعد عرفات»، وكان الرأي الراجح في حينه أن لا خيار أمام حركة فتح سوى الإصطفاف وراء محمود عباس، وهذا ما حصل.

وقال جقمان إن «الأسئلة حول المستقبل تبقى مفتوحة حتى لو تمكنت القيادة الحالية لفتح من التوحد خلف أبو مازن بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، فالسؤال الأساسي يتمحور حول مصير الحركة».

وأضاف: عند مناقشة مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، لا بد من البدء بحركة فتح، لأنه ينظر لها بوصفها حزب السلطة خلال مرحلة أوسلو، وأنها حزب الرئيس عرفات.

وأشار إلى أنه «أسوة بالنظام السياسي الفلسطيني، خاصة ما بعد أوسلو، تشكلت فتح من عدة محاور ارتباط، وحلقات متنافسة أحيانا ومتعاونة أحيانا أخرى، ولأنها حركة غير مموّسة، وهذا يعني أن هيئاتها ومجالسها الداخلية لم تكن فاعلة، ولم يكن لها دور فعلي في صنع القرار، كان الرئيس عرفات الضابط الأساس والعنصر الموحد للحركة».

وحول دور انتفاضة الأقصى في بلورة الأزمة في فتح، قال جقمان: أضفت الانتفاضة الثانية بعدا آخر للصراعات الداخلية بظهور جيل آخر من الناشطين ميدانيا، حيث سعى عدد من الأشخاص لتمثيلهم سياسيا، وأبرزهم مروان البرغوثي، الذي ارتبط اسمه بكتائب شهداء الأقصى، وذلك قبل أن تتفتت الكتائب إلى مجموعات غير مرمزة تصدر بيانات تتضارب أحيانا مع بعضها البعض.

وأضاف: وفي منتصف عام ٢٠٠٣، ظهرت النقاشات العلنية في الصحف والندوات حول مستقبل حركة فتح، وكان من الجلي أن المطلب الإصلاحي في الحركة أضحى مطلباً ملحا لدى الجيلين الثاني والثالث إزاء استئثار الجيل الأول بالقرار المجلس بأعضاء اللجنة المركزية برئاسة عرفات.. والمقصود بالإصلاح، هنا، هو اقتصار القرار في فتح على جيل الداخل، واستشهد جقمان برأي أحد كوادر فتح إثر اجتماع المجلس الثوري في تشرين الثاني ٢٠٠٤، حين تم ترشيح «أبو مازن»، حيث قال هذا الكادر «رأيت في الاجتماع نفس الأشخاص الذين كنت أراهم في تونس، وقد استحوذوا على جيلي الشتات، وما بعد أوسلو».

وقال «لقد واجهت القيادة الفلسطينية بعد وفاة الرئيس عرفات معضلة حقيقية تمثلت بأنها كانت مضطرة للقيام بعملية صعبتين في ذات الوقت، إجراء انتقال سريع في القيادة، وانتخاب أمين سر جديد لمنظمة التحرير، ومرشح لفتح لرئاسة السلطة الفلسطينية، والحصول على تأييد لذلك داخل الحركة وقبل البدء بالإصلاح الداخلي، الذي يعتبر مطلب الأجيال ما بعد الجيل الأول من المؤسسين».

وحسب جقمان، «فقد ظهر هذا التوتر والتناقض بين الحاجتين بوضوح في اجتماع اللجنة الحركية العليا، الذي انعقد في بيت لحم في منتصف تشرين الثاني الماضي، وقد صدر القرار وكأنه ينطق بلسانين: الموافقة على ترشيح أبو مازن، واعتراض على آلية اتخاذ القرار، الذي يمثل مطلباً إصلاحياً تم وضعه على الطاولة استعداداً لتطورات المستقبل القريب، أي ما بعد الانتخابات الرئاسية».

وأضاف «كان من المتوقع أن بؤار الفتنة داخل الحركة ستظهر بوضوح في انتخابات المجلس التشريعي، إلا أن ترشيح مروان البرغوثي جاء مؤشراً مبكراً على ما قد تؤول إليه الأمور. ومن هذا المنظور، فإن اختيار ١٧ تموز كموعدا للانتخابات لمجلس نيابي جديد، محير بعض الشيء، لأنه



ينتهي قبل موعد انعقاد مؤتمر الحركة المقرر في ٤ آب ٢٠٠٥، والذي يمكن في ضوءه الاتفاق على مرشحين محددين للحركة، وتفادي التنافس الممكن بين مرشحي فتح للمجلس التشريعي».

وذكر أن «هذا التنافس بين مرشحي الحركة تم، أيضا، في انتخابات عام ٩٦ وبوجود الرئيس عرفات، ولكن من منظور الرئيس الراحل كان هذا في حينه ربما حلا لمشكلة وتفايدي الاختيار في الحالات التي جرى فيها التنافس، لأنه في النهاية من سيفوز سيكون من أحد أجنحة فتح على أية حال، أي أن الرئيس يظهر وكأنه اعتمد طريقة الترشيح الداخلي، ولكن من قبل جمهور الناخبين العام، وما سمح بهذا عدم وجود منافسة جدية في تلك الانتخابات بسبب مقاطعتها من قبل حماس وعدد من فصائل منظمة التحرير، وهذا لن يتكرر في الانتخابات التشريعية القادمة».

وعاد جقمان للحديث عن مستقبل فتح وإمكانية وحدة أو تفتت الحركة، وقال «لكن الاحتمالات المتعلقة بمستقبل فتح هي في الواقع ما زالت مفتوحة، وفي السياق الأعم توجد

من منظور ديمقراطية النظام السياسي في فلسطين، واستقراره، من المفضل أن يتشكل المجلس التشريعي القادم من عدة مراكز قوى؛ على الأقل ثلاثة: فتح وحماس وتكتل التيار الثالث، ذلك أن اقتصار المجلس على فتح وحماس على وجه الخصوص، إن كانت الأعداد متقاربة في المجلس، سيؤدي إلى مجلس فيه استقطاب مستمر، وسيضعف شرعية القرار السياسي، وسيكون في كل الأحوال غير ممثل بما فيه الكفاية للتعددية السياسية والفكرية الموجودة في المجتمع الفلسطيني.

والفكرية الموجودة في المجتمع الفلسطيني.

أسس الشرعية السياسية في عالم اليوم». وفي المقابل، أشار جقمان، إلى أن عناصر التفتت تبدأ في أية مقاومة ممكنة للأسس الجديدة للشرعية داخل فتح، أي الانتخابات والماسسة وإصلاح النظام الداخلي، خصوصا من قبل الرعيل الأول، الذي ما زال يمسك بزمام الأمور داخل الحركة، ولو مؤقتا، في ظل وجود مطالبات بالإصلاح».

ورجح أن «تنشأ فتح جديدة أو متجددة بفعل الانتخابات، ربما على مراحل تسبقها تجاذبات، وتهدد بظهور حركات انفصالية، ولكن الأمر في النهاية سيستقر على من يعتمد الانتخابات كأسس جديدة للشرعية الداخلية، ولو بعد حين، فقد انتهى زمن الشرعية التاريخية بعد رحيل عرفات، وسيشكل هذا منعطفا مهما لمستقبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن ليس لحماس، التي تواجه أوضاعا مختلفة، وإن كانت هي قيد التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى».

واستطرد: بحلول الشرعية الانتخابية مكان الشرعية التاريخية، ستواجه فصائل منظمة التحرير، باستثناء فتح، نقطة تحول مركزية، ذلك أن الانتخابات، خاصة التشريعية ستفقد بعضها صفتها التمثيلية، أو تعطيلها حجمها الفعلي، إن خاضت الانتخابات.

وفي هذا السياق، عزا جقمان تأجيل ظهور أحزاب فلسطينية جديدة إلى «انسداد النظام السياسي أمام التغيير خلال عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، الأمر الذي أجل ظهور أحزاب أو تيارات سياسية جديدة، إلى جانب حماس وفتح».

وقال «ما جعل الشرعية التاريخية ملازمة لفصائل منظمة التحرير، أساسا، هو استمرار اعتمادها من قبل عرفات في إطار اللجنة التنفيذية للمنظمة، رغم ضوم قواعدها من الأعضاء والمؤيدين وأدائها المتواضع في استطلاعات الرأي». وبالنسبة لحركة «حماس»، أوضح جقمان أنه «خلال الانتفاضة الثانية، سلكت حماس طريق الفصائل نفسه للحصول على الشرعية النضالية، ما أدى إلى ازدياد رصيدها لدى الجمهور خلال السنوات الأربع الماضية، وقد سعت خلال العامين الماضيين إلى تحويل هذا إلى رصيد سياسي، ورفعت شعارها المعروف (شركاء في الدم.. شركاء في القرار)».

وحسب جقمان، «فإن السؤال المستقبلي الأهم المتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني قيد التغيير لا يتعلق، في هذا السياق، بمستقبل فصائل منظمة التحرير، وإنما بموقع جمهورها السابق، وما إذا كان سيشكل بعض منه قاعدة انتخابية للتيار الثالث، أي تكتلا سياسيا آخر إلى جانب فتح وحماس»!

وفي إجابته على ذلك، أوضح أن استطلاعات الرأي على مدى سبع سنوات، تبرز «إمكانية تبلور مثل هذا التيار نظرا لأن نسبة تتراوح من ٢٥% إلى ٥٠% تفضل خيارا آخر غير حماس وفتح، وتتراوح هذه النسبة بين هذين الرقمين تبعا للظروف السياسية والميدانية عند إجراء هذا الاستطلاعات، وقد شهدت الانتخابات الرئاسية بداية تبلور هذا التيار، لكن الانتخابات التشريعية ستحسم هذا بشكل أوضح».

وأضاف «ومن منظور ديمقراطية النظام السياسي في فلسطين، واستقراره، من المفضل أن يتشكل المجلس التشريعي القادم من عدة مراكز قوى؛ على الأقل ثلاثة: فتح وحماس وتكتل التيار الثالث، ذلك أن اقتصار المجلس على فتح وحماس على وجه الخصوص، إن كانت الأعداد متقاربة في المجلس، سيؤدي إلى مجلس فيه استقطاب مستمر، وسيضعف شرعية القرار السياسي، وسيكون في كل الأحوال غير ممثل بما فيه الكفاية للتعددية السياسية والفكرية الموجودة في المجتمع الفلسطيني».

وأكد أن هذا الأمر «مرهون بنوع القانون الانتخابي المعدل قيد النظر في المجلس التشريعي منذ عامين، وما زال يثير جدلا واسعا في الأوساط السياسية، وتجدر الإشارة إلى أن أي قانون إنتخابي هو أحد أهم العناصر المشكلة لأي مجلس نيابي في العالم، ومن المعروف أن لعبة الانتخابات وحسم النتائج سلفا فيما يتعلق بتركيبة المجلس التشريعي تبدأ بنوع القانون، وما إذا كان يقضي أو يحجم طرفا، أو يسعى ما أمكن لتمثيل أكبر عدد ممكن من القوى الفاعلة، وهذا يرتبط مباشرة بشرعية النظام السياسي، فكلما زادت درجة إقصائته قلت شرعية النظام، وفي لبنان عبرة، إذ يحدث فيها الجدل منذ سنوات حول إقصائية وتمثيل كافة الأطياف السياسية في النظام السياسي».